رصد الانتخابات وأداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات - العراق (٢٠٢١)

مقدمة

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢١ النتائج النهائية للانتخابات العراقية، وسط سجالات بين الكتل المُتنافسة افرزت ازمة سياسية عميقة هي آخر ما يحتاجه العراق في الظرف الراهن، وبينما كان من المؤمل ان تكون العملية الانتخابية مخرجاً لمأزق كبير شهدته البلاد منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية الواسعة في تشرين الأول ٢٠١٩ المُطالبة بتغيير النظام واجراء إصلاحات سياسية وتحسين الأوضاع العامة في البلد، الا انها أدخلت البلد في ازمة مُستحكمة. ونتائج الانتخابات الآن في عهدة المحكمة الاتحادية التي يجب ان تُصادق عليها قبل ان تُصبح قانونية.

ومن المؤسف ان تكون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات جزءاً من السجالات السياسية، ونالت اتهامات بالمسؤولية عن الازمة، اذ أدت خسارة القوى السياسية الشيعية الراديكالية التي تمتلك فصائل مسلحة مُتهمة بالولاء لإيران الى تعطيل عملية تأسيس الحكومة العراقية الجديدة، لما تمتلكه من نفوذ واسع، وزجّت بجمهورها في تظاهرات امام بوابة المنطقة الخضراء حيث اندلعت صدامات بين المحتجين وقوات الامن واسفرت عن مقتل متظاهر واصابة اخرين، وما زال المحتجون في أماكنهم.

ادّعت الأطراف الخاسرة ان حالات تزوير كبيرة شهدتها الانتخابات، وطالبوا بإلغاء الانتخابات، وقادوا حملة إعلامية واسعة عبر وسائل الاعلام التابعة لهم ضد مفوضية الانتخابات، وقدموا اعتراضات وشكاوى بالجملة يستند معظمها لأغراض سياسية لا تتعلق بالمفوضية نفسها، لكن جزء منها يعود الى المفوضية نفسها حول طريقة اعلان النتائج وارتباكها في كيفية تقديمها الى الجمهور والقوى السياسية المتنافسة.

تمخّضت نتائج الانتخابات النهائية التي لم تختلف بشكل كبير عن النتائج الأولية سوى بتوزيع خمسة مقاعد، حصل التيار الصدري (شيعي) بزعامة رجل الدين مقتدى الصدر على المرتبة الأولى في الانتخابات (٧٣ مقعد)، وتلاه تحالف تقدم (سنّي) بزعامة محمد الحلبوسي في المرتبة الثانية (٣٧ مقعد)، وتلاه "ائتلاف دولة القانون" (شيعي) بزعامة نوري المالكي على المرتبة الثالثة (٣٣ مقعد)، وبعده "الحزب الديمقراطي الكردستاني" (كردي) على المرتبة الرابعة (٣١ مقعد)، وكان اكبر الخاسرين تحالف "الفتح" (يضم الفصائل المسلحة الشيعية) الذي خسر نحو ثلثي مقاعده مقارنة مع الانتخابات السابقة (١٧ مقعد بعد ان كان ٤٧ مقعد)، وكذلك مُني تيار "الحكمة" بزعامة عمار الحكيم، وائتلاف "النصر" بزعامة حيدر العبادي بخسارة فادحة، حيث رغم تحالفهما معا لم يحصدها اكثر من ٤ مقاعد، بعد ان كانت مقاعدهما تزيد على ٦٠ مقعدا،

فيما نالت الأحزاب السياسية المنبثقة عن تظاهرات تشرين والقريبة عنها عن حصولها نحو (١٥) مقعد.

وتحتاج النتائج النهائية للانتخابات الى مصادقة المحكمة الاتحادية العليا في البلد، حيث ما زالت تبحث فيها، وتنظر في دعوى قضائية رسمية قدمها تحالف الفتح لإلغاء نتائج الانتخابات، ومن المُرجح ان تُصادق المحكمة على النتائج النهائية وترد الدعوى القضائية.

واجهت مفوضية الانتخابات التحديات التالية قبل الاقتراع:

١- غياب الثقة الشعبية بالعملية الانتخابية برمتها بسبب عمليات التزوير التي جرت سابقا، وغياب الثقة في قدرة الانتخابات لتكون مسارا للتغيير.
٢- غياب الثقة الشعبية في النظام السياسي القائم، ويسود اجماع واسع بين العراقيين على ان الطبقة السياسية الحالية ولا تُمثلهم، وان هذه الطبقة تُسيطر بطرق مباشرة وغير مباشرة عبر المال السياسي والسلاح على الآلية الانتخابية عبر انتاج نفس السياسيين المُتصدين للعملية السياسية في البلد منذ العام ٢٠٠٣ مع تغييرات طفيفة شكلية.
٣- غياب الثقة الشعبية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لان تشكيلتها جرت من قبل نفس الطبقة السياسية الحاكمة.

عينة الرصد المُستهدفة:

١- استند التقرير على رصد كل ما أعلنته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، من تصريحات واخبار وقرارات مكتوبة ومقروءة ومرئية، للفترة الزمنية محور الرصد، ثلاثة أشهر، وعلى مرحلتين:

- المنشورة على منصات المفوضية الرسمية في موقعها الالكتروني، وحساباتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، يوتيوب، انستغرام).
- المنشورة على وسائل الاعلام على اختلاف أنواعها (المرئي والمقروء والمسموع) عبر تصريحات خاصة من مسؤولي اعلام المفوضية، وكذلك من قبل رئيس وأعضاء مجلس المفوضية.

٢- بلغ عدد التصريحات والاخبار بما فيها قرارات المفوضية التي تم رصدها خلال الاشهر الثلاثة، (١٥٦٦) وتم توثيقها مع الروابط الالكترونية لها وعناوينها. (موجودة في المُلحق). واستنادا على هذه الحصيلة تم كتابة التقرير النهائي.

توصّل تحليل محتوى الرصد الى النتائج التالية:

١- ان أبرز الملاحظات المُسجلة على الانتخابات الخامسة في العراق بعد العام ٢٠٠٣، هي تراجع نسبة المشاركة الشعبية حيث أعلنت مفوضية الانتخابات مشاركة ٤١٪ من الناخبين بتراجع عن الانتخابات السابقة في العام ٢٠١٨ التي سجّلت مشاركة ٤٣٪ وهي

نسبة متدنية أيضا قياسا بالعمليات الانتخابية السابقة في الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٤ حيث بلغ معدل المشاركة فيها نحو ٦٠٪.
تُعد نسبة المشاركة المتدنية في الانتخابات الأخيرة، خيبة امل كبيرة للنظام السياسي في العراق، حيث يُشير ذلك الى تراجع الثقة الشعبية في النظام السياسي القائم.

٢- انصافا، لا تتحمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وحدها مشكلة تراجع الحماسة لدى العراقيين في الانتخابات، بل هي مشكلة مركّبة مرتبطة بالنظام السياسي القائم، واخفاق الأحزاب المتنافسة في تقديم برامج واقعية، وكذلك بسبب الظروف الخدمية السيئة التي يعيشها العراقيون، ورسّخت لديهم فكرة ان الانتخابات لن تُغير شيئا، وان مشاركتهم ستكون بلا فائدة. ويؤكد هذا الشعور ما آلت اليه نتائج الانتخابات، حيث سيطرت الأحزاب الراسخة التقليدية على أكثر من ٩٥٪ من عدد نواب البرلمان البالغ (٣٢٩ مقعد).

٣- لوحظ بشكل جلي إخفاق مفوضية الانتخابات في تقديم محتوى اعلامي متطور يتناغم مع التطور الذي يشهده الاعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي، واعتمدت على الطرق الكلاسيكية الرتيبة لمخاطبة الجمهور لمعالجة مشكلة غياب الثقة الشعبية في العملية الانتخابية، وانعكس ذلك في الإخفاق بمعالجة مشكلة غياب الثقة الشعبية في العملية الانتخابية التي تجسدت في مقاطعة شعبية كبيرة للانتخابات.

٤- ارتباك وغموض في طريقة اعلان المفوضية لنتائج للانتخابات، وبطريقة غير مفهومة للرأي العام، وذلك زاد من انتقادات شعبية حول المفوضية، اذ كان اعلان النتائج غير مركزي ولم تُنشر بشكل موحد، وبينما قالت المفوضية في مؤتمر صحفي بعد ٢٤ ساعة من اجراء الانتخابات ان النتائج تم نشرها على الموقع الالكتروني الرسمي للمفوضية، توقف الموقع الالكتروني عن العمل لساعات وهو ما اثار استياء المرشحين والناخبين العراقيين على حد سواء.
وبينما بررت المفوضية ان الخلل بسبب تصاعد نسبة تصفح الموقع الالكتروني، كان الاجدى تهيئة الموقع الالكتروني ليكون قادرا على استيعاب العدد المتزايد من الزائرين خصوصا وانها تمتلك دعما اعلاميا ودوليا فنيا كبير، وبينما كان اعلان النتائج الأولية بعد ٢٤ ساعة هو قانون يلزم المفوضية بذلك لضمان النزاهة وعدم التلاعب، الا انها أعلنت النتائج وقالت انها لا تشمل جميع صناديق الاقتراع.

٥- تعدد المتحدثين باسم المفوضية في وسائل الاعلام، وعدم حصرها في متحدث واحد، اذ ظهر خمسة متحدثين، وفي بعض الأحيان كانت تصريحاتهم تتضارب فيما بينها، وتقديمهم شروحات فنية بحتة لا يفهمها الجمهور، وتجنبهم الخوض في تفاصيل، ما اثار ارباك واضح.

٦- في مرحلة بحث الطعون والشكاوى الانتخابية، خطت المفوضية خطوة مهمة في تطبيق قانونها القاضي بإعادة العد والفرز يدويا في المحطات الانتخابية المطعون فيها وبحضور ممثلي عن الأحزاب السياسية، ورغم ذلك تم التشكيك في إجراءاتها، وكان من الاجدى ان يتم نقل عملية العد والفرز اليدوي بشكل مباشر على وسائل الاعلام عبر القنوات ومنصات مفوضية الانتخابات في مواقع التواصل الاجتماعي، بينما اكتفت المفوضية بتصوير دقائق معدودة فقط من العملية وتوزيع فيديوهات موحدة مسُجلة مسبقاً على وسائل الاعلام.

٧- كرر اعلام المفوضية ان الانتخابات المقبلة ستكون مختلفة من حيث التصويت ومنع التزوير عبر إجراءات جديدة اتخذتها في هذا الصدد، وهي فعلاً أقدمت على ذلك، ولكنها أخفقت في إيصال هذا التطور المهم الى الجمهور والرأي العام وخصوصا بين الشباب، فالمفوضية اجرت عمليات تجريبية أولية للانتخابات أسمتها محاكاة للانتخابات، ولكنها لم توضّح بطريقة مبسطة كيفية عمل الأجهزة الانتخابية.

٨- ملاحظات قانونية:

أ- كشفت نتائج الانتخابات مؤشرات خطيرة وثغرات قانونية كبيرة انتجت التفافا على مضمون قانوني الانتخابات والأحزاب، وبينما يتضمن القانون تخصيص ٩ مقاعد للمكونات العراقية من المسيحيين والإيزيديين والشبك والصابئة المندائيين والكرد الفيليين، الا ان هذه المقاعد استحوذت عليها الكتل الكبيرة عبر ترشيح شخصيات من المكونات، ولكن الفائزين يدينون بالولاء للأحزاب الكبرى، فيما عبّر ممثلو المكونات عن استيائهم من ذلك، خصوصا المسيحيين.

ب- كشفت النتائج أيضا، ان العشرات من النواب الفائزين، بعد ان ترشحوا وقدموا أنفسهم على انهم مستقلين لا ينتمون لاي حزب لجذب الناخبين عليهم، ولكن لم تمض أيام من اعلان النتائج وضمان فوزهم أعلنوا انضمامهم الى أحزاب وكتل كبيرة، ولم تُعطي مفوضية الانتخابات توضيحات حول الظاهرتين.

ت- كشفت النتائج تطورا إيجابي ملفت حول نسبة النساء الفائزات في الانتخابات، وبينما ينص قانون الانتخابات على كوتا مخصصة للنساء يضمن وجود ٢٥٪ من عدد أعضاء مجلس النواب من النساء (أي ٨٣ من أصل ٣٢٩)، الا انه وللمرة الأولى بعد العام ٢٠٠٣ زاد عدد النائبات النساء الى ٩٧ نائبة بعد تمكن ١٤ امرأة من الفوز من دون الحاجة الى الكوتا، كما أظهرت النتائج ان ٥٧ امرأة تمكنت من حصد أصوات كبيرة دون الحاجة الى الكوتا.

توصيات هيئة الرصد:

١- تعزيز الاستراتيجية الإعلامية لمفوضية الانتخابات، عبر الاستعانة بأصحاب الكفاءة والخبرة في التسويق الإعلامي، وصناعة المحتوى بطريقة محترفة ومُبسطة حول التوعية بأهمية الانتخابات وقدرتها على ان تكون أداة سلمية للناخبين في تجديد اختياراتهم وتحقيق تطلعاتهم، من اجل الوصول الى أكبر قدر من الرأي العام العراقي. وأيضا في توضيح الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالانتخابات بطريقة مُبسطة الى الجمهور.

٢- تطوير الموقع الالكتروني الذي يحتاج الى تصميم جديد، واضح التبويب وسهل الوصول الى الباحثين، ويكون الموقع بأعلى درجات الأمان ويتحمل تصفح الملايين في آن واحد، اذ لوحظ توقف الموقع عن العمل لساعات خلال اعلان النتائج.

٣- تطوير مواقع التواصل الاجتماعي التابعة الى المفوضية وتشمل (فيسبوك، تويتر، انستغرام، يوتيوب)، وبينما لوحظ ان صفحة الفيسبوك جيدة نسبيا، الا ان باقي المنصات كانت ضعيفة وقليلة المتابعة والتصفح من قبل العراقيين.

٤- توحيد الخطاب الإعلامي للمفوضية، عبر تعيين متحدث رسمي واحد يتم تخويله بالتصريح لوسائل الاعلام، بدلا من تعدد المتحدثين.

ملاحق:

الرصد اليومي للأخبار الصادرة عن المفوضية، ووسائل الاعلام حول الانتخابات للأشهر الثلاث (أيلول-تشرين الأول-تشرين الثاني)